طهران رأت فيه عزلاً لأميركا «أكثر فأكثر»

انتقادات داخلية وخارجية لقرار ترامب الانسحاب من اتفاقية المناخ

احتجاجات في كاليفورنيا بعد قرار ترامب الانسحاب من معاهدة المناخ (أ ف ب)

وصفت إيران قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من اتفاقية باريس حول المناخ بأنه «غير مسؤول»، معتبرة أنه سيؤدي إلى عزل الولايات المتحدة «أكثر فأكثر».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي إن «انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس يدل على عدم مسؤولية الحكومة حيال الأسرة الدولية وسيؤدي إلى عزل (الولايات المتحدة) أكثر فأكثر».

وأضاف المسؤول الإيراني: إن «عدم احترام الالتزامات الواردة في اتفاقية باريس من حكومة هي ثاني أكبر مسبب لانبعاثات الغاز المسببة للاحترار وإحدى أكبر الدول المسببة للتلوث، أمر غير مقبول».

وأكد قاسمي أنه «على الأسرة الدولية إلزام الإدارة الأميركية الجديدة بتطبيق تعهداتها بشكل كامل».

وأضاف قاسمي: «من المهم للغاية عدم تقويض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس التي تشكل رمزاً عالمياً للتعاون».

في المقابل قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هالي في مقابلة تلفزيونية مع شبكة «سي إن إن» إن الرئيس الأميركي يصدق بأن مناخ العالم يتغير وأن الإنسان يتحمل بعض المسؤولية.

وأضافت: «هو يعرف أنه يتغير وأن على الولايات المتحدة أن تكون مسؤولة تجاه هذا، وهو ما سنفعله».

واعتبرت هالي أن بنود الاتفاقية الدولية التي تحد من الانبعاثات، والتي وقعتها كل الدول ما عدا سورية ونيكاراغوا، كانت «مرهقة جداً» ووضعت الشركات الأميركية في موقع سيئ.

وترك قرار ترامب الولايات المتحدة في عزلة افتراضية على المسرح الدولي، ولم يشفع إصراره السعي «لإعادة التفاوض» حول الاتفاقية في تخفيف موجة الإدانات الشديدة.

هذا وأعلن مسؤولو ٣٠ ولاية أميركية في مقدمتهم واشنطن ونيويورك وكاليفورنيا رفضهم الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ.

وقال تقرير لصحيفة «التايمز» البريطانية: إن الولايات الثلاثين ترفض قرار ترامب وشكلت فيما بينها ائتلافاً بقيادة كاليفورنيا لمقاومة هذا الإجراء.

وأضافت الصحيفة: إن التحالف الأميركي للمناخ يضم أيضاً عشرات من الشركات والبنوك الأميركية.

وأشارت الصحيفة، إلى أن الحكام الديمقراطيين لواشنطن ونيويورك وكاليفورنيا يعتزمون التفاوض مع الأمم المتحدة للاعتراف بهم كأطراف في المعاهدة التي تضم ١٩٥ دولة.

واتهم حاكم ولاية نيويورك، أندرو كوامو، إدارة ترامب بـ«التراجع عن الزعامة والجلوس في الصف الثاني مقارنة مع الدول الأخرى»، على حين أعلن جاي إينسلي حاكم ولاية واشنطن أن المدن والولايات الأميركية تتحمل الآن مسؤوليتها عن المناخ.

وقال جيري براون، حاكم ولاية كاليفورنيا: إن رأي ترامب في أن «التغيرات المناخية مجرد خيال يعارض آراء جميع العلماء»، وإن كاليفورنيا وولايات أخرى ستشارك في اتفاقية باريس للمناخ.

من جهة أخرى تظاهر آلاف الأميركيين في الولايات المتحدة لمطالبة دونالد ترامب بـ«الحقيقة» بشأن «علاقاته مع روسيا».

وردد ما بين ألفين وثلاثة آلاف متظاهر قبالة البيت الأبيض بواشنطن أهازيج مناهضة لترامب وطالبوا بتشكيل «لجنة مستقلة وشفافة» للتحقيق في صلة محتملة بين مسؤولين روس ومقربين من ترامب أثناء الحملة الانتخابية في ٢٠١٦.

وفي نيويورك تجمع نحو ثلاثة آلاف متظاهر في جنوب مانهاتن مرددين صيحات «خائن» و«كاذب» و«اسجنوه».

كما تجمع أقل من ٢٠٠ شخص من أنصار ترامب أمام البيت الأبيض لدعم الخروج من اتفاق باريس رافعين شعارات «أميركا أولاً».

وتأتي هذه التجمعات قبل جلسة الاستماع المقررة في ٨ حزيران للمدير السابق لمكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) جايمس كومي الذي أقيل في بداية أيار من قبل ترامب.

ويمكن أن تأتي شهادة كومي بعناصر ملموسة في ملف العلاقات مع روسيا.

وكالات

الإقالة تواجه الرئيس البرازيلي الحالي والسجن يواجه الرئيس الأسبق

بينما يستعد الرئيس البرازيلي ميشال تامر لمواجهة أسبوع محفوف بالمخاطر، أكد الرئيس البرازيلي الأسبق لويس ايناسيو لولا دا سيلفا أنه ليست هناك أدلة يمكن أن تبرر سجنه.

وقال لولا في ختام المؤتمر السادس لحزب العمال البرازيلي الذي ينتمي إليه «علمت أن النيابة تطلب إدانتي وسجني لا أعرف لماذا. في أي مكان في العالم، يجب توافر أدلة لاتهام وإدانة أي كان. هنا في البرازيل الأمر ليس كذلك».

وكانت النيابة العامة في كوريتيبا (جنوب) التي تحقق في عملية «الغسل السريع» لمكافحة الفساد، طلبت السبت من القاضي سيرجيو مورو إصدار طلب توقيف ضد زعيم اليسار البرازيلي البالغ من العمر ٧١ عاماً بتهمة الفساد وغسل الأموال.

وأكد لولا أمام مندوبي الحزب من جديد أنه ضحية اضطهاد قضائي وإعلامي لمنعه من الترشح للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تشرين الأول ٢٠١٨، على حين يتصدر استطلاعات الرأي حالياً.

إلى ذلك يستعد الرئيس البرازيلي ميشال تامر لمواجهة أسبوع محفوف بالمخاطر، فالمحكمة الانتخابية العليا تصدر ابتداء من الثلاثاء حكمها المتعلق بالمخالفات على صعيد تمويل الحملة الرئاسية في ٢٠١٤ التي قامت بها ديلما روسيف.

وقد تؤدي هذه المحاكمة المنتظرة إلى إلغاء الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠١٤، وحمل الرئيس الذي يبلغ السادسة والسبعين من العمر على التخلي عن منصبه.

وبعد عام على خلافة ديلما روسيف التي أقيلت بتهمة التلاعب بالحسابات العامة، باتت ولاية تامر على شفير الهاوية منذ الكشف في منتصف أيار عن تسجيل صوتي أعطى فيه على ما يبدو موافقته على شراء صمت نائب سابق يقبع في السجن اليوم.

وإذا كانت الدعوات إلى استقالة ميشال تامر وطلبات إقالته قد تزايدت في الأيام الأخيرة، فإن كل الأنظار باتت موجهة إلى المحكمة الانتخابية العليا التي ستبحث في هذا الملف بين ٦ و٨ حزيران الجاري.

وإذا ألغيت الانتخابات، فستحدد المحكمة ما إذا كان يتعين على تامر التخلي عن الحكم على الفور، أو ما إذا كان يستطيع البقاء في قصر بلانالتو حتى استنفاد دعاوى الطعن أمام المحكمة الانتخابية العليا نفسها.

أ ف ب

لبنان على موعدٍ مع إقرار قانون الانتخاب في ١٢ الجاري.. والانتخابات قبل آذار ٢٠١٨؟

يطوي لبنان بعد نحو أسبوع واحدة من أسوأ أزماته السياسية وأكثرها اضطراباً عبر الإقرار المرتقب لقانون انتخاب جديد في ١٢ الجاري قبل نحو أسبوع من انتهاء ولاية البرلمان في الـ٢٠ من الشهر الجاري، وهو الأمر الذي يجنّب البلاد السقوط المريع في المجهول بعدما جرى اللعب طويلاً على حافة الهاوية قبل أن تفضي التفاهمات السياسية إلى الإفراج عن الصيغة الجديدة لقانون الانتخاب القائمة على اعتماد النسبية الكاملة وتقسيم لبنان ١٥ دائرة.

وتشهد بيروت وأروقتها السياسية وكواليسها حركةَ مشاورات مارانونية ومكوكية لوضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخاب الجديد، والتفاهم على مسائل تقنية بالغة الأهمية ما زالت معلّقة، استعداداً لإخراج هذا القانون إلى دائرة الضوء عبر خريطة طريق تفترض إقراره في جلسة مجلس الوزراء المقرَّرة يوم الأربعاء المقبل وإحالته على البرلمان الذي دعا رئيسه نبيه بري السبت إلى جلسة تشريعية يوم الاثنين في ١٢ الجاري وعلى جدول أعمالها بند وحيد هو قانون الانتخاب.

وبإقرار القانون الجديد فإن الانتخابات من المرجح أن تجري، في حد أدنى في تشرين الأول من السنة الحالية، وفي حد أقصى آذار ٢٠١٨، وتكون عناصر التسوية السياسية الكبرى التي أُنتجت بتفاهمات داخلية وبضوء أخضر إقليمي دولي قد اكتملت، بعدما جاءت بالعماد ميشيل عون رئيساً للجمهورية، وأعادت الرئيس سعد الحريري إلى السرايا الحكومية.

وبعد الاتفاق المبدئي على القانون النسبي بـ١٥ دائرة لإجراء الانتخابات، اعتبر عضو التكتل العوني النائب سليم سلهب أن «ما هو مؤكد حتى الآن أننا نتجه نحو انتخابات نيابية وفق القانون النسبي بـ١٥ دائرة»، ولفت إلى أن «هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى التوضيح، لكن التفاصيل لن تعرقل اللعبة الديمقراطية، فقانون الانتخاب ليس آخر المطاف، بل هو مرحلة من المراحل، وهناك مشكلات كثيرة لا بد من الاهتمام بها».

واستبعد سلهب عدم حصول الانتخابات النيابية قبل آذار أو نيسان من العام القادم.

بدوره، قال عضو كتلة حزب القوات اللبنانية النائب جورج عدوان: إن الجهود قائمة لتذليل كل العقبات، مشدداً على أن لا شيء سيطيح بالقانون الانتخابي الجديد، وكشف عدوان أنه تم تذليل بعض العقبات، لافتاً إلى أن أي طرح سيلاقي إما أكثرية ساحقة وإما معارضة ساحقة، ولفت إلى أنه ليس هناك أي لجنة لمتابعة الأمور ولكن اللقاءات ستتواصل، كاشفاً أن مشروع القانون سيطرح بعد غد الأربعاء في مجلس الوزراء على أن يتم إرساله إلى البرلمان ليناقش يوم ١٢ يونيو.

من جانبه رحب البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بإنجاز الاتفاق على قانون الانتخاب، وأمل خلال قداس في كنيسة السيدة في الصرح البطريركي في بكركي، الإسراع في إقراره تمهيداً لاستكمال الوحدة الوطنية اللازمة لإعطاء لبنان المناعة بوجه الاهتزازات الكيانية في المنطقة.

ومع بدء العد العكسي لإقرار قانون الانتخاب الجديد، باشرت القوى السياسية إجراء عمليات «حصْر إرث» للأرباح والخسائر الناجمة عن الصيغة التي تم الاتفاق عليها بعد صراع مرير ومتدحرج ارتفعت معه شروط «السقوف العالية» قبل أن تفضي التفاهمات السياسية إلى تنازلات متبادلة تحت وطأة الخشية من الانزلاق إلى الفراغ، وتالياً الاتفاق في «الربع الساعة الأخير» على القانون التسوية.

ورغم القول إن الاتفاق على القانون الجديد عكس «روح» التسويات التي غالباً ما يشهدها لبنان نتيجة التوازنات السلبية، وتقوم على القاعدة الذهبية المعروفة بـ«اللا غالب واللا مغلوب» فإن ثمة أطرافاً حققت مكاسب فعلية، ولعل الأبرز في هذا السياق:

أثبت «حزب الله» مرة جديدة أنه يشكّل «الناظم السياسي»، إضافة إلى الأمني، فهو نجح في حمل الجميع على القبول بـ«النسبية الكاملة» بعدما كان نظام الاقتراع الاكثري يُطبَّق منذ أول انتخابات في العام ١٩٣٤ قبل الاستقلال.

كما أن نجاح «الثنائي المسيحي» خصوصاً «التيار الوطني الحر»، أي حزب رئيس الجمهورية، في انتزاع مكاسب تقلّل من وطأة التراجع عن شروط الحد الأعلى التي عكستْها الصيغ التي كان طرحها رئيس التيار وزير الخارجية جبران باسيل الواحدة تلو الأخرى، فالمكسب الأهم الذي حقّقه تجلى في تصغير دوائر «النسبية الكاملة» وجعلها ١٥.

فيما تَمكّن النائب وليد جنبلاط، الذي كان أشدّ المعارضين للنسبية، من تحقيق مطلبه الأساسي بجعل الشوف وعاليه دائرة واحدة، بعدما عدل عن رفْضه بالقبول التدريجي بالنسبية.

واستمرّت السبت الاتصالات المكثّفة لإنجاز التفاصيل التقنية في قانون الانتخاب، وفي موازاة مواصلة «خيّاطي الشقّ التقني» من القانون عملهم، تتقاطع المعطيات عند بعض الجوانب التي جرى حسْمها وبينها عدد الدوائر الـ١٥ والصوت التفضيلي على مستوى القضاء، ومحرِّر من القيد الطائفي، مع ترجيح اعتماد عتبة التأهيل التي تسمح بتمثيل اللوائح بمقاعد، على قاعدة نسبة ١٠ بالمئة على مستوى الدائرة.

وبحسب المعطيات المتوافرة، فإن نقاشاً لا يخلو من تعقيدات ما زال يدور حول نقاط عدة بينها آلية أو كيفية احتساب الأصوات بعد اعتماد الصوت التفضيلي للناخب.

من جانبه أكد بري أن «أي أمر تفوح منه مسألة الطائفية سقط، وما حصل هو اتفاق سياسي وليس اتفاقاً انتخابياً فحسب، لأن الجميع يدركون خطورة المرحلة».

(المركز اللبناني للدراسات والاستشارات– عكاظ)

سابقة المناخ!

سامر ضاحي

يمكن اعتبار إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن توجه بلاده للانسحاب من معاهدة باريس للمناخ التي وقعها سلفه باراك أوباما أواخر عام ٢٠١٥، هو التطور الأهم على صعيد العلاقات الدولية وبنية النظام الدولي في السنوات الأخيرة، ولربما اعتقد ترامب في إعلانه أنه يكرس لتفوق أميركي في العالم وقدرة على فرض إرادة واشنطن في أي ملف دولي بعد التجاذبات التي تلت اجتماعه المشحون بقادة الدول السبع الكبرى قبل أيام وما تلاها من هجوم ألماني على حاكم البيت الأبيض وصل إلى دعوة أوروبا لمواجهته.

إن من شأن انسحاب واشنطن من معاهدة باريس للمناخ، أن يسفر عن نتائج بيئية كارثية، ولاسيما أن الولايات المتحدة تسهم منفردة بـ١٧ بالمئة من التلوث البيئي عالمياً، والذي يتسبب بارتفاع مطرد في درجة حرارة القشرة الأرضية وبمعدل درجتان سنوياً.

إن ما أقدم عليه ترامب سيفتح الباب أمام تحولات دراماتيكية في السياسة الدولية، فإقليمياً، هل يدرك السعوديون، ومن لف لفيفهم فيما سمي «القمة العربية الإسلامية الأميركية» خلال زيارة ترامب لآل سعود الشهر الماضي، أن ترامب قد ينسحب من الاتفاقات التي وقعوها معه حينما يرغب بذلك؟ رغم أنه تغنى بعد وصوله إلى بلاده بأنه جلب ٤٠٠ مليار دولار منهم؟

تساؤل آخر يفرض نفسه، أليس بمقدور كل الدول التي تفاجأت بإصدار بيان سمي «بيان الرياض» عن القمة المذكورة وتعهد بتأمين ٣٥ ألف مقاتل ضد الإرهاب، التصرف مثل ترامب؟ وحينها كيف سيكون الرد السعودي؟ هل سيكون بالنفط؟ أم عبر قنوات «العربية» وشقيقاتها كما حصل مع تقرب أمير قطر تميم بن حمد من طهران، وما تبعه من تجنيد الإعلام السعودي لسلخ حليف الأمس، ثم ألا يمكن اعتبار انسحاب دول مثل لبنان والعراق وقطر من بيان قمة الرياض على أنه مماثل لانسحاب ترامب من اتفاق المناخ؟

وبالنظر إلى إيران، التي يعتبرها ترامب عدوه الأول، فإن مصير الاتفاق النووي الذي أبرم مع طهران بناء على تعهدات متبادلة تكفل للبلد الشرق أوسطي حقه النووي السلمي وتكفل للقوى الكبرى (٥+١) سلامتها من صعود قوة نووية منافسة، بات في محل تساؤل وخصوصاً إذا ما قرر ترامب الانسحاب من الاتفاق تنفيذا لما ألمحت واشنطن إليه مراراً، أو إذا ما قررت واشنطن التضييق على طهران، ولكن الأخيرة لا تزال قادرة على التحول إلى برنامج نووي عسكري في أي لحظة.

وبالنسبة للصين التي لا تزال أكبر قوة تهدد العرش الأميركي العالمي، فلعلها بعد اليوم لن تثق بأي توقيع أميركي، ورغم مبادرتها العالمية «السلام والطريق» التي تهدف لمد اليد إلى البلدان الأخرى عبر برامج اقتصادية تنموية، قد ترغب في تحويل تلك المبادرة إلى سياسة احتواء للتطور الأميركي الجديد، ولاسيما أن المنظور الشمولي للسياسة الأميركية يظهر بوضوح توجهها لمحاصرة بكين عبر القوى المحيطة بالمارد الصيني، مثل اختلاق المشاكل مع روسيا وإيران ما يشكل قوساً يحد من التمدد الصيني غرباً.

إن الإعلان الأميركي المستجد يشكل سابقة خطرة في العلاقات الدولية، حتى وإن اعتبرها البعض إيفاء من ترامب لتعهداته خلال حملته الانتخابية، أو شأناً أميركياً محضاً، لكن ذلك من شأنه، أولاً، أن يفتح الباب الواسع أمام دول كثيرة ولاسيما الدول الكبرى، للانسحاب من تعهدات واتفاقيات كانت التزمت بها سابقاً، معظمها مع دول صغرى.

بالخلاصة، خطوة ترامب تزرع الشكوك بين الدول المقبلة على إبرام اتفاقيات جديدة، مخافة أن يقبل كل طرف على ما أقدم عليه الرئيس الأميركي.

طيران التحالف يواصل استهداف المواطنين والبنية التحتية في اليمن

المخلافي: نؤيّد مقترحات ولد الشيخ.. وصالح: الأولوية لإيقاف العدوان

أعلن عبد الملك المخلافي وزير الخارجية في حكومة هادي أن «الحكومة تؤيد مقترحات المبعوث الخاص للأمم المتحدة ولد الشيخ أحمد بشأن الانسحاب من الحديدة، وآلية تسليم الموارد وصرف مرتبات موظفي الدولة».

في حين طالب الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بإيقاف العدوان لفتح حوار مباشر مع السعودية ومن تَحالف معها.

وصرّح المخلافي أن «المندوبية الدائمة لليمن في الأمم المتحدة أصدرت بياناً بموافقة الحكومة اليمنية على مقترحات ولد الشيخ، والذي جاء حرصاً منها على التخفيف من معاناة شعبنا».

وكان الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح أكد على «أولوية إيقاف العدوان لفتح حوار مباشر مع السعودية وحلفائها»، مؤكداً على «الصمود والثبات في مواجهة العدوان»، واصفاً الاستسلام «بأبعد من عين الشمس».

وقال صالح في حوار تلفزيوني: إن «باب المندب محتل من تحالف العدوان ومرتزقته، وهم يتحمّلون مسؤولية تعرض الملاحة الدولية في البحر الأحمر للقرصنة»، وأضاف إن «على التحالف إيقاف عدوانه وحصاره ورفع اليمن من البند السابع، ودفع التعويضات وانسحاب قواته».

ونفى الرئيس اليمني السابق «استقبال ميناء الحديدة طلقة واحدة سواء من إيران أو من غيرها»، وقال: إن «الصواريخ البالستية التي تطلق على السعودية تخرج من المخازن التي لن تطالها صواريخهم أو غاراتهم».

كما كشف صالح أنه «كان مع قبول استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي حين قدمها على خلفية مطالبته من أنصار الله بالشراكة في الحكم وإدارة البلد، وهي المطالب التي قوبلت بالرفض من هادي نتيجة الضغوط التي واجهها من الإخوان المسلمين، رغم أنها مطالب بسيطة» على حد تعبيره.

وأشار إلى أنه «حاول إقناع مجلس النواب بالاجتماع وقبول استقالة هادي وانتخاب قيادة جديدة، لكن تحفّظ أنصار الله على قبول الاستقالة أعاق اجتماع البرلمان» مضيفاً إن «هادي رضخ لضغوط الإخوان المسلمين لمواجهة أنصار الله في عمران شمال صنعاء بعد تحركهم من صعدة».

ميدانياً: شن طيران العدوان السعودي سلسلة غارات على محافظات الجمهورية خلال الساعات الماضية مستهدفاً المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحتية.

وأكد مصدر عسكري لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن طيران العدوان استهدف المركز الصحي المخصص لحالات الكوليرا في منطقة قحزة شمال مدينة صعدة ما أدى إلى إصابة عدد من المرضى ومرافقيهم، كما شن غارة على مشروع المياه في منطقة الحمزات بمديرية سحار.

الميادين– سبأ

لندن مدماة مجدداً والإدانات من كل حدب وصوب

قوات الشرطة البريطانية تسعف أحد المصابين على جسر لندن بعد أعمال إرهابية (رويترز)

أفادت المتحدثة باسم شرطة لندن، كريسيدا ديك، بأن حصيلة ضحايا الهجوم الإرهابي الذي قام به ٣ أشخاص على جسر لندن ليلة الأحد ارتفعت إلى ٧ قتلى و٤٨ جريحاً على الأقل، بينما اعتقلت الشرطة ١٢ شخصاً عقب مداهمات في حي باركينغ بشرق لندن على صلة بالاعتداء.

وأضافت المسؤولة: إن المركز التحليلي المشترك لشؤون الإرهاب سينظر فيما إذا كان ينبغي رفع مستوى التأهب الأمني في البلاد من شديد إلى حرج، وذلك للمرة الثانية خلال شهر واحد.

وصرحت ديك للصحفيين «نعتقد أننا وضعنا حدا للتهديد الذي يشكلونه.. بالطبع الأمر معقد ومرتبك جداً».

وأضافت: «لذلك من المهم أن نتأكد أولاً وقبل كل شيء أنه لا يوجد أي شخص آخر (متورط). لا نعتقد أنه يوجد أي شخص ولكن يجب أن نتأكد تماماً من ذلك».

وتابعت: «نعد حالياً تقريراً كبيراً جداً، وسنسعى إلى التأكد إذا ما كان أي شخص آخر عمل أو ساعد بأي طريقة في التخطيط لهذا الهجوم».

وسبق أن قالت شرطة العاصمة البريطانية إن سلسلة الهجمات نفذتها مجموعة واحدة من ٣ أشخاص، بسيارة مغلقة (فان)، ودهسوا المارة على جسر لندن، ثم خرجوا من السيارة، وقاموا بطعن زوار المطاعم والمقاهي بالسكاكين في منطقة بورو ماركت.

وقال مارك رولي، كبير ضباط مكافحة الإرهاب في بريطانيا: «استجابت الشرطة المسلحة بسرعة كبيرة وشجاعة، وواجهت ثلاثة مشتبه بهم وأطلقت عليهم النار، وقتلوا في بورو ماركت».

واعتقلت الشرطة أمس ١٢ شخصاً عقب مداهمات في حي باركينغ بشرق لندن على صلة باعتداء لندن.

وجاء في بيان لشرطة لندن أن «التحقيق في الهجوم المروع في لندن يتقدم بسرعة فيما تواصل شرطة المدينة التحقيق في ما حدث».

ووقف العديد من آليات الشرطة أمام مجموعة من الشقق التي أغلقت الطرق المؤدية إليها.

وفي المواقف الدولية قال البيت الأبيض: إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أشاد في اتصاله الهاتفي مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي «برد الفعل البطولي للشرطة والأطراف الأخرى التي تدخلت، وعرض الدعم الكامل لحكومة الولايات المتحدة في التحقيق وإحالة المسؤولين عن هذه الأعمال الشريرة إلى القضاء».

كما شدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في اتصال هاتفي مع ماي، غداة اعتداء لندن، على «أهمية التعاون الأوروبي» لمكافحة الإرهاب مؤكداً «تضامنه» و«دعمه في هذه المحنة».

وأضاف بيان الرئاسة الفرنسية إنه شدد أيضاً مع ماي على «أهمية التصدي لانتشار الرسائل الدعائية الإرهابية على مواقع التواصل الاجتماعي».

بدوره قال رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو إن هناك «أنباء رهيبة من لندن» و«الكنديون متحدون للتعبير عن تضامنهم ودعمهم لأصدقائنا في لندن».

رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر من جهته قال: «أتابع بهول الأحداث الأخيرة في لندن. أفكاري وصلواتي للضحايا وعائلاتهم».

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فأكد أن «هذه الجريمة صادمة بوحشيتها. يجب تكثيف الجهود المشتركة في مكافحة قوى الرعب حول العالم».

بدورها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أكدت أنها «تجاوزاً لكل الحدود، يجمعنا اليوم الهلع والحزن وكذلك التصميم».

وأضافت: «أؤكد نيابة عن ألمانيا: في المعركة ضد كل أشكال الإرهاب نقف بثبات إلى جانب بريطانيا».

كذلك رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني قال: «تكريما للضحايا، نحن متحدون في التزامنا المشترك بمحاربة الإرهاب».

كما أوضح رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي «أتابع بقلق الهجمات في لندن، أخبار حزينة. إننا نتضامن وندعم السلطات والشعب البريطاني».

أما بابا الفاتيكان فقال: «فليحمل الروح القدس السلام للعالم وليشفه من كل الحروب والإرهاب الذي ضرب مجدداً مساء أمس أبرياء مدنيين».

ونددت كل من البرتغال وهولندا والنمسا وبولندا واليونان والبرازيل وأستراليا ونيوزيلندا وتركيا وإيران ومصر والأزهر باعتداء لندن.

وهذا الاعتداء هو الثالث الذي يضرب بريطانيا في أقل من ثلاثة أشهر ويأتي قبل أيام من الانتخابات التشريعية المقررة في الثامن من الشهر الجاري حيث قتل ٢٢ شخصاً وأصيب العشرات في تفجير وقع بقاعة احتفالات في مدينة مانشستر البريطانية خلال حفل غنائي للمطربة الأميركية أريانا غراندي في الثاني والعشرين من الشهر الماضي.

وكانت بريطانيا أعلنت أنها في حالة تأهب أمني عند ثاني أعلى مستوى بسبب مخاوف من شن متطرفين هجمات إرهابية كان آخرها في الـ٢٢ من آذار الماضي.

وكالات

تيريزا ماي تؤكد إجراء الانتخابات في موعدها

أكدت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي أمس أن الانتخابات التشريعية ستجري كما هو مقرر الخميس ٨ حزيران بعد اعتداء لندن الذي أوقع ٧ قتلى وقالت إنه «نتاج أيديولوجية التطرف الإسلامي الشريرة».

ودانت ماي الاعتداء وقالت إن بريطانيا تواجه تهديدا جديداً يقوم فيه المهاجمون «بتقليد بعضهم» وأن الاعتداءات الأخيرة وإن لم تكن جزءا من المكيدة نفسها، فإنها متصلة فيما بينها لأنها «نتاج أيديولوجية التطرف الإسلامي الشريرة نفسها».

وأضافت إن «الإرهاب يغذي الإرهاب ومرتكبوه لا يتصرفون بموجب مكائد معدة بعناية وإنما هم مهاجمون معزولون يقلدون بعضهم باستخدام الوسائل الأكثر فظاعة».

وقالت إن محاربة أيديولوجية التطرف الإسلامي هي «أحد التحديات الكبرى في عصرنا»، معتبرة أن الرد لا يمكن أن يكون فقط عبر عمليات مكافحة الإرهاب المستمرة وإنما يجب أن يجري كذلك في فضاء الفكر وعلى الانترنت «لمنع انتشار التطرف والعمليات الإرهابية».

وقالت ماي التي تحدثت من أمام مكتبها في ١٠ داوننغ ستريت بعد اجتماع أمني أن «الحملة الانتخابية ستستمر كالمعتاد غدا (الإثنين) والانتخابات العامة ستجري كما هو مقرر الخميس». وعقب الهجوم أعلنت الأحزاب السياسية تعليق حملاتها الانتخابية لنهار الأحد على أن تستأنف الإثنين.

وكانت ماي رفعت بعد اعتداء مانشستر قبل أسبوعين مستوى التهديد الإرهابي في بريطانيا إلى الدرجة القصوى، قبل أن تخفضه مجدداً قبل أسبوع بدرجة واحدة.

وكالات